

## ضريبة القيمة المضافة

| القرار رقم (VSR-2021-413)

| الصادر في الدعوى رقم (V-26311-2020)

لجنة الفصل

الدائرة الثانية للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة

القيمة المضافة في مدينة الرياض

### المفاتيح:

التقييم للفترة الضريبية- عدم قبول الدعوى من الناحية الشكلية لفوات المدة النظامية.

### الملخص:

طالبة المدعية بإلغاء قرار هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بشأن التقييم الخاص بالفترة الضريبية للربع الأول من عام ٢٠١٩م - دلت النصوص النظامية على وجوب تقديم الاعتراض خلال المدة النظامية من تاريخ الإخبار، وأنه يجب على المدعية ابتدأً التقدم باعتراضها لدى المدعي عليهما قبل تقديم دعواها للأمانة العامة للجان الضريبية - ثبت للدائرة أن المدعية لم تقدم بالاعتراض خلال المدة النظامية بالمخالفة لأحكام النصوص النظامية ولكنها قدمت طلباً وقبلته الهيئة، ولم تحضر المدعية الجلسة بعد قبول طلبها دون عذر- مؤدي ذلك: عدم قبول الاعتراض شكلاً لرفعها قبل أوانها- اعتبار القرار نهائياً وواجب النفاذ بموجب المادة (٤٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

### المستند:

- المادة (٢٠)، (٢٠) من قواعد وإجراءات عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية، الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٦٤٠) وتاريخ ٢١/٤/١٤٤١هـ.

### الوقائع:

الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله، وآلله وصحبه ومن والاه؛ وبعد:

في يوم الأربعاء بتاريخ ١٣/٦/٢٠٢١م الموافق ١٤٤٢/١١/١٣هـ، اجتمعت الدائرة الثانية للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة في مدينة الرياض، المنشأة بموجب نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي ذي الرقم (١٧٢١٨) م تاريخ ١٥/١٠/١٤٢٥هـ وتعديلاته والمُشكّلة بموجب الأمر الملكي رقم (١٧٣١٨) بتاريخ

٢٧/٣/١٤٤٢هـ وذلك للنظر في الدعوى المقامة من (...) ضد الهيئة العامة للزكاة والدخل، وحيث استوفت الدعوى الأوضاع النظامية المقررة، فقد أودعت لدى الأمانة العامة للجان الضريبية برقم (٦٣١١-٢٠٠٧) بتاريخ ١٤/١٠/٢٠٢٠م. تلخص وقائع هذه الدعوى في أن ... هوية وطنية رقم (...), بصفتها مالكةً لمؤسسة (...) سجل تجاري رقم (...), تقدمت بلائحة تضمنت اعترافها على التقييم الخاص بالفترة الضريبية للربع الأول من عام ٢٠١٩م والغرامات المترتبة عليه، وتطلب إلغاء قرار المدعي عليها.

وبعرض لائحة الدعوى على المدعي عليها أجابت: «نصت المادة (٤٩) من نظام ضريبة القيمة المضافة على أنه: يجوز لمن صدر في شأنه قرار من الهيئة الاعتراض عليه وفقاً لما تقضي به قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية. كما نصت المادة (٣) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية على أنه: يصبح قرار الهيئة محصنًا وغير قابل للاعتراض عليه أمام أي جهة أخرى في الحالات الآتية:

١- إذا لم يعتريض المكلف لدى الهيئة على القرار خلال مدة (ستين) يوماً من تاريخ تبليغه به. وحيث أن قرار الهيئة بشأن إشعار التقييم النهائي للربع الأول من عام ٢٠١٩م صدر بتاريخ ٢١/٩/٢٠٢٠م، والمدعية لم تعترض لدى الهيئة خلال المدة النظامية المشار لها أعلاه، فإن قرار الهيئة أصبح محصنًا وغير قابل للاعتراض عليه أمام أي جهة أخرى.

في يوم الخميس بتاريخ ٣٠/٤/٢٠٢١هـ الموافق ١٤٤٢/٠٩/٣هـ افتتحت الجلسة والمنعقدة عبر الاتصال المرئي طبقاً لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد؛ استناداً على ما جاء في البند رقم (٢) من المادة الخامسة عشرة من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم: (٢٦٠٤٠) وتاريخ: ٢١/٤/١٤٤١هـ؛ وبالمناداة على أطراف الدعوى ولم تحضر المدعية أو من يمثلها، على الرغم من تبلغها بموعدها في الجلسة نظاماً، وحضر / ... هوية وطنية رقم (...), بصفته ممثل للمدعي عليها «هيئة الزكاة والضريبة والجمارك» بموجب خطاب التفويض رقم (...). وتاريخ ٤/٦/٢٠٢١هـ والصادر من وكيل المحافظ للشؤون القانونية وببناء عليه قررت الدائرة بالإجماع شطب الدعوى، وفقاً لأحكام المادة (٢٠) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

وبعد أن قدّمت المدعية طلباً مقبولاً لاستمرار السير في الدعوى؛ افتتحت الجلسة في يوم الأربعاء بتاريخ ١٣/١١/١٤٤٢هـ الموافق ٢٣/٦/٢٠٢١م، والمنعقدة عبر الاتصال المرئي طبقاً لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد؛ استناداً على ما جاء في البند رقم (٢) من المادة الخامسة عشرة من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٦٠٤٠) وتاريخ ١٤٤١/٤/٢١هـ؛ وبالمناداة على أطراف الدعوى لم تحضر المدعية أو من يمثلها، على الرغم من تبلغها بموعدها في الجلسة نظاماً، وحضر ممثل للمدعي عليها / ... هوية وطنية رقم (...), بصفته ممثل للمدعي عليها «هيئة الزكاة والضريبة والجمارك» بموجب خطاب

التفويض رقم (...) و تاريخ ٤/٦/١٤٤٢هـ الصادر من وكيل المحافظ للشؤون القانونية. وحيث قررت الدائرة السير بالدعوى لصلاحية الفصل فيها وفقاً لأحكام المادة (٢٠) من قواعد عمل اللجان، فقد سالت ممثل المدعي عليها عن رده على لائحة الدعوى فأجاب وفقاً لما جاء في المذكرة الجوابية ويتمسك بما ورد بها. وعليه قررت الدائرة رفع الجلسة للمداولة، تمهداً لإصدار القرار.

## الأسباب:

بعد الاطلاع على أوراق الدعوى وبعد التدقيق، وبعد الاطلاع على نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١١١) بتاريخ ١٤٣٥/١٥/١٠هـ وتعديلاته، ولائحة التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم (١٥٣٥) بتاريخ ١٤٣٥/٦/١١هـ وتعديلاتها، واستناداً لنظام ضريبة القيمة المضافة الصادر بالمرسوم الملكي الكريم رقم (١١٣) وتاريخ ١٤٣٨/١١/٢هـ وتعديلاته، وعلى لائحة التنفيذية للنظام الصادرة بقرار من مجلس إدارة الهيئة العامة للزكاة والدخل برقم (٣٨٣٩) وتاريخ ١٤٣٨/١٢/١٤هـ وتعديلاتها، وعلى قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية الصادرة بالأمر الملكي الكريم رقم (٢٦٠٤٠) وتاريخ ١٤٤١/٦/١١هـ، وعلى الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة لدول مجلس التعاون الخليجي، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

**من حيث الشكل**، لما كانت المدعية تهدف من دعواها إلى إلغاء قرار هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بشأن الفترة الضريبية للربع الأول لعام ٢٠١٩م وذلك استناداً إلى نظام ضريبة القيمة المضافة ولائحته التنفيذية، حيث تطالب المدعية بإلغاء القرار، وحيث ثبت للدائرة أن المدعية تقدمت بدعواها بتاريخ ١٤٣٥/١٠/١٤م ولم تقم ابتداءً بتقديم طلب مراجعة لدى المدعي عليها (هيئة الزكاة والضريبة والجمارك) على قرارها الصادر بتاريخ ٢١/٩/٢٠٢٠م ، وعلى إثر ذلك لم يصدر قرار من المدعي عليها بشأن مراجعة القرار، وكما هو معلوم بأنه وفقاً للقواعد العامة للتظلم من القرارات الإدارية، فإنه يجب على المدعية ابتداءً التقدم باعتراضها لدى المدعي عليها، قبل تقديم دعواها للأمانة العامة للجان الضريبية، لاسيما وأن الهيئة في قرارها الصادر، قد أشعرتها بتقديم طلب مراجعة على الغرامة، وذلك عبر التواصل مع الهيئة وتقديم الأدلة المطلوبة وذلك خلال المدة المنصوص عليها بالإشعار، وحيث أنه بإمكان المدعية التقدم بطلب المراجعة وفق ما هو مقرر نظاماً، حيث نصت المادة (٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية: «يجوز لمن صدر في شأنه قرار من الهيئة الاعتراض عليه لديها خلال (ستين) يوماً من تاريخ الإبلاغ به، وعلى الهيئة أن تبت في الاعتراض خلال (تسعين) يوماً من تاريخ تقديمه، فإذا صدر القرار برفض الاعتراض أو مضت مدة (تسعين) يوماً دون البت فيه، فللملكون خلال (ثلاثين) يوماً من تاريخ إبلاغه برفض اعتراضه أمام الهيئة أو مضي مدة الـ (تسعين) يوماً دون البت فيه، القيام بأي مما يأتي:

١- طلب إحالة الاعتراض إلى اللجنة الداخلية لغرض التسوية، فإذا رفض المكلّف قرار اللجنة الداخلية بشأن التسوية أو مضت المدة المحددة في قواعد التسوية دون الوصول إلى تسوية، جاز للمكلّف التقدم بدعوى التظلم من قرار الهيئة أمام لجنة الفصل خلال (ثلاثين) يوماً من تاريخ إبلاغه بقرار اللجنة الداخلية أو من مضي المدة المحددة في قواعد التسوية دون الوصول إلى تسوية، ولا تشمل دعوه ما قد يكون تم التوصل في شأنه إلى تسوية مع اللجنة الداخلية.

٢- إقامة دعوى التظلم مباشرة أمام لجنة الفصل». وعليه، وحيث فرطت المدعية في الاستفادة من النصوص النظامية والتي منحتها الحق في الاعتراض ابتداءً أمام المدعي عليها (هيئة الزكاة والضريبة والجمارك) خلال ستون يوماً من تاريخ قرار فرض الغرامة، وثلاثون يوماً لرفع دعواها أمام الدوائر الضريبية من تاريخ رفض اعتراضها أمام الهيئة.



### القرار:

**ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت الدائرة بالإجماع ما يلي:**

عدم قبول الدعوى شكلاً لرفعها قبل أوانها.

صدر هذا القرار حضورياً بحق الطرفين، وقد دددت الدائرة ثلاثة أيام موعداً لتسليم نسخة القرار، وللدائرة أن تمدد موعد التسلیم لثلاثون يوماً أخرى حسبما تراه، ولأطراف الدعوى طلب استئنافه خلال (٣٠) ثلاثة يوماً من اليوم التالي للتاريخ المحدد لتسليمها، وفي حال عدم تقديم الاعتراض يصبح نهائياً وواجب النفاذ بعد انتهاء هذه المدة.

**وصَلَّى اللهُ وَسَلَّمَ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّداً، وَعَلَى آلهِ وَصَاحْبِيهِ أَجْمَعِينَ.**